أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013: دراسة تحليلية قياسية

أ/ بورحلة ميلود *
المركز الجامعي بتندوف - الجزائر
أ/ بوطوبة محمد **
المركز الجامعي بغليزان - الجزائر

Résumé:
Ce recherche vise à analyser la relation entre les changements dans les exportations algérienne et du produit intérieur brut pendant la période 1990 -2013, en utilisant le test de cointégration, le test de causalité ainsi la construction d'un modèle de correction d'erreur, l'étude a conclue a l'existence des impacts significatifs et de relation de causalité entre les exportations et la croissance économique.
Mots clés: le produit intérieur brut -les exportations algériennes- les investissements publiques –cointégration. .

مقدمة:

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها إذ يعتبر هذا الأخير من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره ، ولأهمية معرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي، عكفت النظرية الإقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الإقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى وفي هذا السياق تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محركا للنمو الاقتصادي حيث تؤكد الكثير من الدراسات على أهميتها في الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

* أستاذ مساعد قسم أ، المركز الجامعي تندوف مايل magimil48@yahoo.fr
** أستاذ مساعد قسم أ، المركز الجامعي بغيليزان مايل boutoubaamed@gmail.com

والجزائر وغيرها من الدول تسعى إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ،ويمثل هذا الرفع محورا رئيسيا في برامجها التنموية ومخططاتها وسياستها الاقتصادية ،أما من ناحية التصدير مازالت تعاني من الأحادية فيه ، وتتركز غالبية صادرات الجزائر في منتجات الطاقة والمحروقات بأكثر من95%،إلى جانب منتجات أولية وزراعية وبعض السلع المصنعة ونصف المصنعة الأخرى .ولكن السؤال الذي يبرز هنا هو: **ما مدى أهمية ودور هذه الصادرات في النمو الاقتصادي في الجزائر؟** وهذا ما سوف نتناوله في فقرات البحث.

فرضيات البحث:

1-التوسع في حجم الصادرات الكلية له تأثير ايجابي على النمو ويعود ذلك لسببين هما:

-النظرية الكينزية تشير إلى أن أي ضخ في التدفق الدائري للدخل يتأثر بحجم الصادرات الكلية وبالضرورة يقتضي ذلك تحسن في حجم الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تأثير المضاعف.

-أن زيادة حجم الصادرات يزيد من موارد النقد الأجنبي والتي يشجع توفرها استيراد مدخلات الإنتاج الضرورية لتشغيل نظام الإنتاج.

أهمية البحث:

تكمن أهمية دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في الجزائر في أن هذه الدولة نامية ، وبالتالي هي بحاجة ماسة إلى الدراسات التطبيقية المختلفة التي تسهم في الكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تدفع عجلة النمو في إقتصادياتها، ومن ثم تحقيق الرفاهية في مجتمعها.

أهداف البحث:

وفقاً لأهمية البحث المذكورة أعلاه، فإن هذا البحث يهدف إلى تقدير وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لمعرفة مدى أهمية التجارة الخارجية لهذه الدولة في نموها الاقتصادي .وتحقيقاً لهذا الهدف فان الدراسة سوف تتناول هذه العلاقة من خلال تقدير النموذج القياسي عبر سلسلة زمنية خلال الفترة1990-2013.

منهج البحث:

سيتم استخدام منهجية التحليل الوصفي لبيانات الصادرات وتطورها وتركيبتها، ثم استخدام التحليل القياسي لمعرفة تأثير التغير في الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تحليل نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction) .

خطة البحث:

إتباعاً لضوابط منهجية البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات التطبيقية ولتحقيق أهداف الدراسة، فإن موضوع البحث سيتم تناوله- بعد مقدمة تشتمل على مدخل توضيحي لطبيعة موضوع البحث- وفق المحاور التالية:

المحور الأول: العلاقة النظرية بين الصادرات والنمو الاقتصادي:

المحور الثاني: الدراسة التحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة (1990-2013).

المحور الثالث: الدراسة القياسية لصادرات الجزائر خلال الفترة (1990-2013).

ثم يتبعه تحليل ومناقشة نتائج النموذج المقدر، وأخيرا خاتمة البحث والتوصيات المستخلصة منه.

الدراسات السابقة:

نظرا لعدم توفر أبحاث سابقة تركز على دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في الجزائر بشكل خاص، وبما أن هذه الأخيرة مصنفة ضمن مجموعة الدول النامية، فان الإشارة ستكون إلى تلك الدراسات التي تناولت عينات من الدول النامية ،وتكمن أهمية علاقة هذه الدراسات التطبيقية واختيارها مرجعاً لهذه الدراسة بان الجزائر هي نفسها دولة نامية وتتشابه خصائصها وظروفها الاقتصادية مع بقية الدول النامية.

أغلب نتائج الدراسات التطبيقية التي أجريت على الدول النامية لم تكن متطابقة ولكن ظهرت بشكل عام مؤيدة للفرضية التي تشير إلى أن النمو في الصادرات له تأثير إيجابي في عملية النمو الاقتصادي .ويتضح هذا الأثر من خلال تحفيز الطلب وتشجيع المدخرات ومن ثم التكوين الرأسمالي، وذلك لان الصادرات تؤدي إلى زيادة حجم العرض في الاقتصاد نتيجة لزيادة المقدرة على الاستيراد (Thirlwall, **1989**).

وبالرغم من اتجاه اغلب نتائج هذه الدراسات إلى تأييد فرضية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي إلا أن هناك تباين في النماذج والأشكال الدالية التي تبناها الباحثون ,في تقدير العلاقة بين هذين المتغيرين .ففي دراسات مبكرة قام (Emery,1967) بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو متوسطات دخول الأفراد خلال الفترة الزمنية في 50 دولة خلال الفترة (1953-1963) وباستخدام معامل الارتباط الرتبي توصل إلى وجود علاقة قوية بينهما ،وفيما بعد قام كل من (Syron and Walsh ,1968) بتقسيم عينة Emery إلى مجموعتين كدول متقدمة ودول اقل تقدما لمعرفة اثر ذلك على العلاقة بين النمو والصادرات ولكن اثبت علاقة قوية بينهما في المجموعتين .

وفي دراسة أخرى تضمنت نموذجا يشمل متغير الواردات بجانب الصادرات والنمو الاقتصادي لعينة من 20 دولة خلال الفترة (1961-1966) وجد(Stein,1971) أن هناك علاقة قوية ومعنوية إحصائيا بين كل من الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي، إلا أن الارتباط بين نمو الواردات والنمو الاقتصادي كان أعلى من ارتباط الصادرات بالنمو .وفي دراسة دمجت بيانات مقطعية مع سلاسل زمنية (pooled data) لإحدى عشر دولة في أمريكا اللاتينية خلال 12 سنة (1955-1966) وجد كل من (Massell, Pearson and Fitch, 1972)أن النمو الاقتصادي الناتج من العوامل الخارجية يرتبط بثلاثة مصادر وهي الصادرات وصافي التدفقات الرأسمالية الأجنبية العامة وكذلك الخاصة، واستنتجوا أن عوائد الصادرات لها إسهام كبير في نمو الإنتاج .وفي دراسة على 16 دولة خلال سلسلة زمنية مكونة من 10 سنوات(1953-1962) وجد(Maizels 1968)، علاقة قوية بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات.

وفي دراسات أخري حاولت تحليل اثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال زيادة المقدرة على الاستيراد، فقد قام(1968,UNCTAD) بدراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الواردات على 20 دولة خلال الفترة (1953-1963) وأظهرت النتائج ارتباط رتبي قوي بينهما .كما أكدت الدراسة على أهمية اثر الصادرات على العرض – أو زيادة مقدرة الاستيراد بدلا من آثار تحفيز الطلب .

وفي دراسة أخرى قام بها(Agoisn 1973) حول علاقة النمو بالواردات على 12 دولة، توصلت إلى أن المصاعب التي تواجه الصادرات سواء كانت بسبب التباطؤ في نمو أسواق المواد الأولية العالمية أو بسبب التعريفات الجمركية، قد تشكل قيود حقيقية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

كذلك فإن مستوى ادخار القطاع الحكومي يعتمد بشكل كبير ,على عوائد ضرائب الصادرات في كثير من الدول النامية .وقد قام Maizels 1968) بدراسة اثر الصادرات على المدخرات على 11 دولة نامية وتوصل إلى صياغة لدالة الادخار التالية:

$$S = a + b\,(Y - X) + c\,(X)$$

حيث(Y) تمثل إجمالي الناتج القومي و(X) تمثل عوائد الصادرات ووجد أن عوائد الصادرات Xتساهم بشكل كبير في مستوى الادخار في **08**دول نامية .كما قام (Lee, 1971) بدراسة دالة الادخار التي صاغها Maizelsعلى عينة أكبر من الدول النامية (28دولة نامية) ووجد أن معامل عوائد الصادرات(X)أعلى بكثير من معامل إجمالي الناتج القومي (Y – X)وقد دعم هذه النتائج دراسات أخرى على عينات متباينة وخلال سلاسل زمنية مختلفة[1].

المحور الأول: العلاقة النظرية بين الصادرات والنمو الاقتصادي:

أولا-الصادرات في الفكر الماركنتيلي

يعد الفكر الماركتينيلي الذي ساد خلال القرنيين السادس عشر والسابع عشر أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا ،حيث اعتبره كقطاع ريادي محفز للاقتصاد ،وذلك في كتابات لرواد أهم هذا الفكر من أمثال Colbert، Mun،Davenant،Petty[2] فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج ،لذلك شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء تطبيق نظم إعادة التصدير من اجل إنعاش حركة الصادرات ،كما اخذوا العمل بنظام **الدروباك*** والمستودعات والمناطق الحرة ،والإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية[3].

ثانيا-الصادرات في الفكر الكلاسيكي :

إنتقد الكلاسيك التجاريين في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية ،من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإقتصاد فلقد ندى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية ،والتي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي ،وبذلك هم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية ،فأبرز مفكري هذه المدرسة هو آدم سميث جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل كل ما إزداد حجم السوق ،وبالتالي فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج ،ولقد أضاف الاقتصادي ريكاردو إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس النفقة النسبية وليست النفقة المطلقة كما أورد ادم سميث.

ولقد أشار الكلاسيكيون إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الاقتصادي ،أما الصادرات فقد أولاها هؤلاء اهتماما كبيرا في كتاباتهم ،بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية ،وكذا الفوائد التي تنشا عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم وتحقيق تزايد في الغلة ،إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية ،ودورها في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموما[4].

ثالثا-الصادرات في الفكر الكينزي:

في الثلاثينات من القرن الماضي ،وبعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في عام 1929نشرت النظرية العامة ل "جون ماينارد كينز "،وأصبح الأمر الشاغل للاقتصاديين والساسة وصناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق طلب فعال Efficative Demand والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي ،فدالة الطلب الكلي عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية :

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

يلاحظ على دالة الطلب الكلي لدى كينز على أنها تحتوي على صافي التصدير ،كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى كالاستهلاك العائلي "C"،الاستثمار "I"،والإنفاق الحكومي "G"[5].

كما أبرز كينز أيضا من خلال إسهامه الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات ،والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات.

رابعا-الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

اختلفت أوجه نظر المفكرين الاقتصاديين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو الاقتصادي ،حيث يرى الاقتصادي "Marx"استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي ،وما تقوم به من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر ،فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق[6].

أما (Myrdal)[7]فانه يرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة ،لكونها تمتلك صناعة قوية وتكنولوجيا حديثة ومتطورة لا تتوفر عليها الدول النامية ،فالتجارة حسبه في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين ،ويضيف أيضا أن صادرات الدول النامية المعتمدة في غالب الأحيان على مواد خام وأولية تتميز بطلب عديم المرونة .

في حين يرى (Nurkse)بان التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو الاقتصادي ،وأداة لتوزيع الموارد بشكل كفؤ ،وأستدل في نظريته هذه بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في كل من كندا ،استراليا ،جنوب إفريقيا والأرجنتين ،كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية لنمو اقتصادي من خلال التجارة الخارجية ،بالنظر لما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة [8]،فهو يرى أن الانسياق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد ،إضافة إلى

تدهور معدلات التبادل في غير صالحه بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حاليا في الأسواق الدولية من عقبات ،وبالنظر أيضا لانخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة ،وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح ""ظاهرة **النمو المؤدي إلى الإفقار** "" Immiserzing growth"[9].

وعلى الرغم من الشك الذي قد يساور الاقتصاديين في معدلات النمو المتحققة للبلدان النامية في الأمد القصير والمتوسط من جراء الانفتاح التجاري، فان هذه البلدان قد تحقق مكاسب من حرية التجارة في الأمد البعيد، حيث أن هناك ترابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات يمكن أن توظف عوائدها لتوفير المتطلبات الاستيرادية من السلع الأساسية لمجتمعات الدول النامية .وفي هذا الصدد أكد العديد من الاقتصاديين أمثال(**تايلور** 1981 **وم.رومر** 1983)أن للصادرات آثار موجبة في النمو الاقتصادي، إلا أن النمو يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد[10]،ومن جهة أخرى أكد **النجفي** أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات ونمطها، وتكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات اكبر، ومن ثم تزايد الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي [11].

المحور الثاني: الدراسة التحليلية لصادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2013

أولا: مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

من بين الإصلاحات التي بادرت إليها الجزائر والتي تدل على انفتاحها الخارجي ،وتوجهها نحو إقتصاد السوق والسير في درب العولمة الاقتصادية ،هو السعي في مطلع التسعينات إلى تنظيم التجارة الخارجية ،وكإجراء أولي سعت إلى تحرير تجارتها الخارجية وذلك على مرحلتين :

الأولى: مرحلة التحرير التدريجي من سنة 1990-1993، حيث اتسمت بصدور قانون النقد والقرض 90-10في 1990،وفي إطار قانون المالية التكميلي تم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة حيز التنفيذ وهو ما ساعد بقدر كبير على تفكيك الاحتكار الذي كانت تمارسه المؤسسات العمومية في مجال الاستيراد ،مما أدى إلى تحسين العرض من السلع وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية وذلك ابتداء من أفريل 1991 ،حيث ساعد ذلك على عملية المنافسة ،وصار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الرسمي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد[12].

الثانية: مرحلة الإنتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية ابتداءا من سنة 1994،وفي هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي ،واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي ،بغرض تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية، وكذلك دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وكان على الحكومة أن تضع حدا لتدخل الإدارة في تسيير التجارة الخارجية ،فأصدرت التعليمة رقم 94-13بتاريخ 12 أفريل 1994والتي تأكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي ،خاص أو عمومي مسجل في السجل التجاري وفقا لما جاء في المرسوم 91-37ودون الحاجة إلى إذن للاستيراد يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد[13] ،وتبعا للتعليمة 94-13أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 94-20بتاريخ 12 أفريل 1994التي ضمنت حرية الحصول على العملة الصعبة لاستيراد السلع، لكل الأعوان الاقتصاديين المقيدين في السجل التجاري[14] .

وباعتبار اللجنة AD-HOCالمكلفة بمراقبة العمليات الاستيرادية سابقاً، كانت نوعاً من أنواع التقييد التجارة فقد تم إلغاؤها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر تخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل % 60 ثم % 45 سنة 1997 ويبقى هذا المعدل مرتفع[15] .

إذن و من خلال ما سبق القول أن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل[16] :

- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- رفع الدعم على الأسعار .
- تغيير في السياسة الجمركية بما يلاءم سياسة التحرير.
- رفع القيود الإدارية و الكمية على الواردات.

ثانيا: واقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة1990-2013.

1- وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2013.

هناك عوامل كثيرة يمكن أن تكون قد ساهمت في ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة قيد الدراسة فقد شهدت هذه الفترة تنفيذ سياسات تحرير التجارة الخارجية الاقتصادي التي بدأت خلال عام 1990 م والتي صحبها-كما رأينا أعلاه- تخفيض في سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

إن المترقب لوضعية الميزان التجاري خلال مرحلة الانفتاح، يلاحظ أنه عرف في أغلبه رصيدا موجبا عدا سنتي 1994 و 1995، والجدول رقم (01)أدناه يوضح ذلك، كما أن المتتبع لمعطيات هذا الجدول، يلاحظ أن الميزان التجاري عرف فائضا على طول السنوات الأربعة الأولى، إلا انه في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا راجع لتناقص قيمة الصادرات بحيث انتقلت من 11304مليون دولار سنة1990إلى 8340مليون دولار سنة.1994 .

أما بعد سنة 1995 فقد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متتالية وإن كان النقص المسجل عام 1998 بدا واضحا، حيث سجل رصيد الميزان التجاري قيمة 810 مليون دولار، ويعود ذلك للتدهور الكبير في أسعار النفط التي وصلت إلى 12.94 دولار للبرميل الواحد بعدما كانت 19.49 دولار للبرميل عام 1997 ، لكن هذا الإنخفاض المسجل في الميزان التجاري سرعان ما تم تجاوزه لما إرتفعت أسعار البترول خصوصا عام 2000 أين تم تحقيق فائض تجاري معتبر جدا وصل إلى 12858 مليون دولار، ليعرف معدل التغطية نسبة 240 % وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة ، إلى أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 9192 مليون دولار عام 2001 وإلى 6671 مليون دولار عام 2002 ، وذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط ،ابتداءا من سنة 2005،بلغت قيمة الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها في تاريخ الجزائر المستقلة مسجلة أكثر من 46 مليار دولار ،بعد أن بلغ سعر برميل النفط في الأسواق50.6دولار أمريكي ،إلى أن التراجع في الطلب على الطاقة العالمي بعد أزمة 2008،ووصول سعر البرميل إلى 61دولار في2009 بعد أن سجل مستوى 94.4دولار أدى إلى تراجع الصادرات إلى45.1 مليار دولار بعد أن بلغت 79.3مليار دولار ،وعليه يستنتج من هذا أن وضعية الميزان التجاري مرهونة بصادرات المحروقات، فهذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة الرصيد (سالبا أم موجبا)، وما العجز المسجل خلال سنتي 1994 و 1995 دليل على ذلك ،لتسجل تحسن لها ابتداءا من سنة 2010 نتيجة تحسن المستوى العام للأسعار(بلغت في

2010 ما يفوق 80.3دولار /برميل وفي 2011 إرتفعت إلى 112.92دولار/برميل، ثم سجلت في 2012ماقيمته 111.50دولار/برميل حسب إحصائيات منظمة الأوبك).

2- التركيبة السلعية للصادرات

إن التوزيع أو التركيب السلعي للصادرات يبقى يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على الصادرات . وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول رقم(02)أدناه:

يتضح لنا من خلال تفحص معطيات هذا الجدول تلك الهيمنة أو المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات والتي نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية، بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 96.20 % خلال الفترة المدروسة ، وعلى الرغم من الانخفاض الذي عرفته صادرات المحروقات بأكثر من 2.8 مليار دولار ما بين 1990 و 1994 والذي يعود إلى انخفاض أسعار البترول ،إلا أنها بقيت تمثل إلى مجموع صادرات السنة (1994) نسبة 96,55 %، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا بداية من عام 1995 أين انتقلت من 9731 مليون دولار أي ما يمثل إلى مجموع صادرات سنة 1995 نسبة 95.02%، إلى ما يربو عن 13300 مليون دولار عام 1997 وهو ما يمثل 96.32 % من مجموع صادرات السنة نفسها، لترتفع في عام 2000 إلى 21419 مليون دولار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، حيث إنتقل سعر البرميل من 17.58 دولار للبرميل عام 1995 إلى 19.49 دولار للبرميل سنة1997، ليقفز عام 2000 إلى 28.7 دولار للبرميل، متجاوزا بذلك كل التوقعات ومحققا أعلى رصيد في الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة، كما نلاحظ أيضا محافظتها على الصدارة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة 2010-2012بنسبة متوسطية بلغت 97.20%.

وعلى العموم فإن التحسن المسجل في قيمة الصادرات يجد أصله في تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط، فإذا سلمنا بتعدي العلاقة أمكن القول أن تحسن الصادرات وبالتالي الاقتصاد (كمجموعة واحدة) مرهون ببساطة بسعر النفط وتقلباته في السوق الدولية. وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن صادرات الجزائر خارج المحروقات وإن كانت عرفت في بعض السنوات تزايدا إلا انه يبقى ضئيلا، فهي قد تسجل في أحسن الأحوال نسبة2% وبقيمة لا تتجاوز ألملياري(2)دولار، تتصدرها المنتجات النصف مصنعة بأكثر من 01%في المتوسط.

3- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية :

من خلال قراءة الجدول أدناه رقم (03)، تتضح تلك الأهمية والمكانة الكبيرة التي تحتلها القارة الأوربية (بلدان الاتحاد الأوربي والبلدان الأوربية الأخرى) ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبتها إلى الصادرات الإجمالية بين 68 % عام 1991 إلى نحو 64.52 % عام 2001 ، حيث شكلت في مجملها متوسط حصة حوالي 89 % من إجمالي الصادرات.

يظهر التقسيم حسب المناطق الاقتصادية أن بلدان الاتحاد الأوروبي تبقى ابرز زبائن الجزائر بنسبة متوسطية قدرها 57.56% طيلة فترة الدراسة، خاصة ايطاليا ب5.13مليون دولار في المتوسط ،اسبانيا بمقدار 4.11مليون دولار ،متبوعة بفرنسا بمقدار متوسطي قدره3.44 مليون دولار، وأخيرا هولندا ب2.80مليون دولار، بعد الإتحاد الأوربي تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 30.38 %، وكان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتعتبر الولايات المتحدة أكبر زبون للجزائر وبعدها إيطاليا بتسجيلها لقيمة متوسطية قدرها بحوالي 10.27مليون دولار.

وتأتي دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الثالثة حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2005 بتسجيلها لمعدل يقدر بحوالي 6.79% من إجمالي الصادرات الجزائرية المتجهة نحوها، بعد تسجيلها لأدنى معدل لها مقداره4.95% في سنة2002،وتأتي في المرتبة الرابعة دول أسيا بمعدل متوسط قدره 5.54% وما يلاحظ حول هذه الأخيرة هو ارتفاع في نسبة الصادرات نحوها خاصة في السنتين الأخيرتين لتنتقل من1218 مليون دولار في 2005 وبنسبة2.64% إلى 3320مليون دولار وبنسبة 7.34% في 2009 إلى 4082مليون دولار في2010،وتأتي على رأس هذه الدول الصين الشعبية واليابان.أما فيما يتعلق بالتبادل مع دول المغرب العربي يبقى محتشما، على الرغم من التحسن الطفيف المسجل خلال السنوات الأخيرة ، حيث سجلت الصادرات المتجهة نحو بلدان المغرب العربي خلال سنة 2000 مار يربو عن 254 مليون دولار لينتقل في عام2005 إلى حوالي 418 مليون دولار، ومتجاوزا المليارين دولار في سنة2013،مسجلا أعلى نسبة في هذه السنة طيلة فترة الدراسة .

ويمكن إرجاع سبب انخفاض الصادرات اتجاه البلدان النامية عموما والأسواق العربية خصوصا إلى عامل المحاكاة الذي له أثره في إضعاف التجارة البينية.

المحور الثالث: الدراسة القياسية:

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين متغيري النمو الاقتصادي والصادرات كما سبق الإشارة إليها .وفي هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من ثلاثة متغيرات، وتحديدا الناتج المحلي الإجمالي(PIB) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، على إفتراض أنه دالة في كل من الصادرات كمتغير إقتصادي خارجي والإستثمار كمتغير إقتصادي داخلي، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$PIB=f(EXP,INVS).....(1)$$

حيث:

PIB :**قيمة** الناتج المحلي الإجمالي : .

EXP:قيمة صادرات الدولة من السلع والخدمات

INVS :قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ممثلا للاستثمار المحلي.

وبيانات المتغيرات مقاسة بالدولار الأمريكي، وقد تم أخذها من إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية فيما يخص الصادرات ،أما الناتج المحلي الإجمالي فمن إحصائيات البنك العالمي ،والاستثمارات العمومية والعمومية الصناعية فمن قوانين ضبط الميزانية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الترتيب وهذه الإحصائيات تغطي الفترة من 1990-2013.

أولا-إختبار استقرار السلاسل الزمنية:

للتأكد من مدى سكونها (Stationarity)، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده . ولإجراء ذلك الإختبار على متغيرات نموذج تحليل الدراسة فإن ذلك يتطلب إجراء إختبار جذر الوحدة(unit root test).

ورغم تعدد طرق اختبارات جذر الوحدة سوف نستخدم اختبارين هما اختبار ديكي – فولر ((Phillip(Dickey and Fuller:1979واختبار فيلب– بيرون ،Perron:1988–))

ومن المعلوم أن اختبار **ديكي - فولر** قائم علي فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي(AR) بينما إختبار فيلب-بيرون قائم على افتراض أكثر شمولية بافتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA)ولذلك يرى بعض الإحصائيين أن اختبار فيلب-بيرون له قدرة اختباريه أفضل من اختبار ديكي-فولر خاصة عندما يكون حجم العينة صغير أو هنالك تضارب في نتائج الاختبارين.

نلاحظ أن إحصائية ADF أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ومعنى ذلك وجود جذر أحادي على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي أي أن السلسلة غير مستقرة في النموذج الثالث والثاني. أما في النموذج الأول فإن إحصائية ADF أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ومعنى ذلك عدم وجود جذر أحادي على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي أي أن السلسلة مستقرة.

أما سلسلة الإستثمار العمومي نلاحظ أن إحصائية ADF أصغر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ومعنى ذلك وجود جذر أحادي على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي أي أن السلسلة غير مستقرة في النموذج الثالث والثاني والأول.

ثانيا-اختبار التكامل المتزامن

وبما أن لدينا متغيرات مستقرة من الدرجة الأولى يلزمنا اختبارها من حيث التكامل المتزامن من أجل البحث عن علاقة توازنية طويلة المدى. وبعد إجراء الاختبار Johansen Cointegration للتكامل المتزامن، أثبتت النتائج أن trace test أكبر من Critical Value وعليه غياب علاقة تكامل المتزامن بين المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. ومنه السلسلتين غير مستقرتين على المدى الطويل.

أما بالنسبة للاستثمار المحلي ذو السلسلة المستقرة من الدرجة الثانية فإن النتائج أوضحت بأن هناك علاقة التكامل المتزامن.

ويكون المزيج الخطي لنموذج الدراسة كالآتي:

$$PIB = B_0 + B_1 EXP\ (i) + \beta_2 INVS\ (i) + \varepsilon_{(i)}$$

(i): الزمن أي قيمة المتغير في السنة i

B0 , B1,B2: معلمات النموذج.

يلاحظ أن النموذج ذو طابع احتمالي لذلك تم إدراج مقدار الخطأ. الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي لكن يصعب قياسها مثل العوامل النفسية للأفراد.

ثالثا-تقدير النموذج القياسي:

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) وباستعمال البرنامج الإحصائي (eviews 7) وبعد إدخال البيانات نحصل على الجدول المرفق في الملاحق، ونحصل على المعادلة التالية:

PIB = 26075293 + 1266.069 INV + 1310.528 EXPL
(138.1294) (165.5115) *(2772210)

-

R2 =0.98 R2 =0.98 N=23 F= 736.13
prob = 0 DW=0.649 حيث أن:*_قيمة إحصائية.R2: معامل التحديد. R2: معامل التحديد المعدل.N : عدد المشاهدات.

DW: DURBIN – WATSON
F: إحصائية فيشر.Prob : إحتمال الخطأ.

رابعا-التحليل الاقتصادي والإحصائي للنموذج المقدر :

لدراسة هذا النموذج لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة هل هناك تفسير للناتج المحلي الإجمالي من قبل مؤشر قيمة صادرات الدولة من السلع والخدمات وأيضا مؤشر الإستثمار المحلي.

1- التحليل الإقتصادي:

أن معامل مؤشر قيمة صادرات (B_1) موجب أي أن العلاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية. حيث إذا تغيّر مؤشر قيمة صادرات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بـ 1310.5 وحدة. إذا (B_1) لها معنوية إقتصادية.

أن معامل مؤشر الاستثمار المحلي (B_2) موجب أي أن العلاقة طردية، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية. حيث إذا تغيّر مؤشر الاستثمار المحلي بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بـ 12.66 وحدة. إذا (B_1) لها معنوية إقتصادية.

2- التحليل الاحصائي: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختيار مدى الثقة الاحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختيار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F وR^2 معامل التحديد المتعدد.

2-1- إختبار معنوية المعالم: تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج.

الفرضيات الخاصّة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم $H_0 : B_0=B_1$

فرضية البديلة $H_1 : B_0 \neq B_1$

من خلال القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية (n-k) وتساوي 20=3-23 أي: $T_{n-k}^{\alpha} = T_{20}^{0.05} = 2.0395$

Prob	T_{tab}	T_{cal}	المعاملات	المقدرة
0	2.086	2772210	B_0	الثابت
0	2.086	138.1	B_1	EXPL
0	2.086	165.5	B_2	INV

من خلال هذا الجدول نلاحظ:

بالنسبة لـ B_0 (الثابت) $T_{tab} < T_{cal}$ وهكذا نقبل بالفرضية البديلة H_1 أي أن B_0 معنوية، ومنه يمكن القول أن النموذج يقبل ثابت حتى أن الخطأ 00% أقل من مستوى المعنوية 5%.

بالنسبة لـ B_1 (مؤشر قيمة الصادرات) نلاحظ $T_{cal} > T_{tab}$ و لدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_1 يساوي prob = 0 أقل من 5%. و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_1 معنوية، ومنه يمكن القول أن مؤشر قيمة الصادرات له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.

بالنسبة لـ B_2 (مؤشر الاستثمار المحلي) نلاحظ $T_{cal} > T_{tab}$ ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ B_2 يساوي prob = 0 أقل من 5%. و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_2 معنوية، ومنه يمكن القول أن مؤشر الاستثمار المحلي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.

2-2- إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

معامل التحديد R^2 = 0.98 وهي قريبة من الواحد، أي أن المتغير المفسر يتحكم بـ 98% من المتغيرات التي تفسر الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر قيمة الصادرات مع مؤشر الاستثمار المحلي أما الباقي 2% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في مقدار الخطأ ε_i.

اختبار فيشر F: نختبر النموذج ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: أي إنعدام العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع $H_0 : B_0=B1=0$

فرضية البديلة: تنص على وجود معامل B1 غير معدوم أي: $H : B_0 \neq B_1 \neq 0$

نقوم بحساب F_{cal} = 736.13 ، F_{tab} = ؟ نستخرجها من جدول فيشر.

عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية نحسبه بالعلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{23-2-1}^{2} = F_{20}^{2} = 3.49$$

نلاحظ: $F_{cal} > F_{tab}$ وعليه سنرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة والتي تدل على وجود علاقة خطية معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر قيمة الصادرات مع مؤشر الاستثمار المحلي. إذن النموذج ككل له معنوية.

ملاحظة: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء لأن اختبار Durbin-Watson المحسوب يساوي 1.62 أما القيمة الجدولية نقرأها على جدول Durbin-Watson وهي على الشكل التالي:

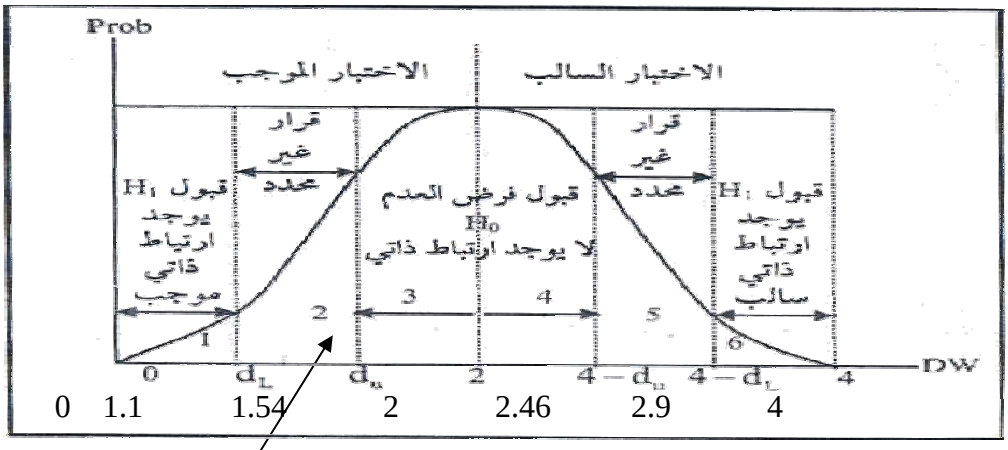

Durbin-Watson = 1.62

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى تقدير وتحليل أثر حجم الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر . وقد تم إستعراض وتقييم الدراسات السابقة التي تناولت تقدير هذه العلاقة على البلدان النامية، وقد تبنت هذه الدراسات عدة نماذج قياسية مختلفة لتقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي من حيث نوعية استخدام المتغيرات التفسيرية، أو من حيث نوعية البيانات كونها سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية.

وقد قدمت هذه الدراسات عدة مبررات لأهمية أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي، منها أن الصادرات تعمل على تحفيز الطلب وتشجيع المدخرات في قطاع الصادرات والقطاع الحكومي، عبر عوائد ضرائب الصادرات، وبالتالي تراكم التكوين الرأسمالي ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي . وذهبت دراسات أخرى إلى أن دور الصادرات في النمو الاقتصادي يظهر من خلال زيادة مقدرة الاقتصاد المحلي على الاستيراد.

النتائج : بعد دراسة هذا البحث توصلنا الى النتائج التالية:

1-تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي ذات الوقت قد تأثر سلبا عليه فهي سلاح ذو حدين.

2-ترتبط الصادرات إرتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي ،وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.

3-يغلب على الصادرات الجزائرية الطابع الاحادي وهي الصادرات النفطية بأكثر من 98%،مما وجب التفكير في وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

بناء علي النتائج أعلاه لابد من إعادة النظر في عملية الصادرات والعمل على وضع برنامج متكامل لتصحيح أوضاعها من كافة الجوانب حتي تصبح المحرك الرئيسي للنمو، وفي ذلك

التوصيات : توصي الدراسة بالآتي:

1- التحول من نموذج التعاون مع الشركاء التجاريين إلى حالة التكامل.

2-الاستفادة من الموقع الجغرافي للجزائر في أفريقيا وتوظيفه في خدمة تحصيل العملات الأجنبية عبر

الربط بالسكك الحديدية بين الموانئ البحرية والدول الأفريقية، وتقديم خدمات المناولة لكافة دول الجوار

الأفريقي التي في معظمها لا تتوفر لديها موانئ بحرية للاستيراد والتصدير.

3-التهيؤ المسبق للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

قائمة الجداول:

الجدول رقم (01):الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990 -2013).و:مليون دولار.

الفترة / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الصادرات الكلية	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889
الميزان التجاري	1620	4420	2431	1303	1025-	521-	4277	5202
معدل نمو الصادرات %	/	7.05	-10.44	6.88-	-17.35	22.78	30.60	3.84

الفترة / البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات الكلية	10213	12522	22031	19132	18825	24612	32083	46001
الميزان التجاري	810	3358	12858	9192	6816	11078	13775	25644
معدل نمو الصادرات %	26.46-	22.60	76	13.15-	1.60-	30.74	30.35	43.38

الفترة / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات الكلية	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الميزان التجاري	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065
معدل نمو الصادرات %	18.72	10.16	31.80	43-	26.25	28.9	2.20-	8.27-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المركز الوطني للإحصاء والإعلام.

الجدول رقم (02):التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية/سنوات مختارة /و:مليون دولار.

الفترة / التعيين	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
المواد الغذائية	50	110	32	67	315	355	313	402
الطاقة والزيوت	10865	9731	21419	45094	55527	71427	71794	63752
المواد الخامة	32	41	44	134	94	161	167	109
المنتجات نصف مصنعة	211	274	465	656	1056	1496	1660	1610
سلع التجهيز ألفلاحي	3	5	11	/	1	/	1	/
سلع التجهيز الصناعي	76	18	47	36	30	35	30	27
سلع استهلاكية	67	61	13	14	30	15	16	17
المجموع	11304	10240	22031	46001	57053	73489	73981	65917

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المركز الوطني للإعلام والإحصاء.

الجدول رقم (03):التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية/سنوات مختارة/و:مليون دولار.

السنة / المنطقة	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
الاتحاد الأوربي	6850	6638	13792	25593	28009	37307	40127	42773
منظمة OCDE	2905	2521	5825	14963	20278	24059	22325	12202
بلدان أوروبية أخرى.	321	325	181	15	10	102	36	51
أمريكا الجنوبية	280	299	1672	3124	2620	4270	3586	2965
آسيا(دون الدول العربية)	270	195	210	1218	4082	5168	4704	4241
الدول العربية (دون المغرب العربي)	12	18	55	621	694	810	1069	869
بلدان المغرب العربي	395	226	254	418	1281	1586	2075	2749
بلدان المحيط	/	/	/	/	/	41.00	/	/
بلدان إفريقيا	14	18	42	49	79	146	59	67
المجموع	11047	10240	22031	46001	57053	73489	73981	65917

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المركز الوطني للإعلام والإحصاء.

المراجع:

[1] عابد بن عابد العبدلي" تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية" مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 1426،27/2005،ص ص05-06.

[2] معروف هوشيار ""تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري ""دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة01 ،2006، ص111.

* نظام الدروباك ،هو نظام يتيح للمصدر استرجاع ما دفعه من حقوق جمركية كنتيجة لاستيراده مستلزمات إنتاج وآلات تدخل في صناعة السلعة المصدرة.

[3] محمود حسين وجدي ""نشاط التصدير والإنماء الاقتصادي بالبلدان النامية ""دار الجامعات المصرية، مصر ،1973،ص87.

[4] مصطفى بن ساحة "اثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ""مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي غرداية ،2011/2010 ،ص40 .

[5] معروف هوشيار ،مرجع سبق ذكره ،ص 112.

[6] مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[7] غورنال ميردال ،اقتصادي سويدي ولد سنة 1898تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1974،توفي سنة 1987.

[8] مصطفى بن ساحة ،مرجع سبق ذكره ،ص 41.

[9] محمود حسين وجدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

[10] سالم توفيق النجفي، موروثات القرن العشرين مقاربات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2001 ، ص110.

[11] فطيمة حفيظ ""الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر –المغرب –تونس)""أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ،تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة باتنة ،2011/2010،ص143.

[12] Y،BENABDELLAH,"La reforme,économique en Algérie،"incuonde arabeMaghreb, Machrek 1999 ,P22.

[13] حمشة عبد الحميد ""دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر –""مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة بسكرة ،2013/2012،ص89.

[14] شرفاوي عائشة " تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية ، حالة الجزائر " ماجستير منشورة في التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سبتمبر 2001، ص68.

[15] Benissad,H,"L'agustement structurel et l’experience,algerienne",Alain edition, 1994 ,p64 .

[16] عجة الجيلالي " التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص " دار الخلدونية للنشر القبة ، الطبعة (1) 2007 ،ص 211.